الضالع.. الربيعي يتفقد سير العمل في المشروعات التنموية بمنطقة ذخار

■ ،، الضالع/ سبأ/..

اطلع الأخ عبدالواحد الربيعي محافظ محافظة الضالع خلال زيارته التفقدية لمنطقة ذخار بمديرية الضالع على سير العمل في المشروعات التنموية في المنطقة ومستوى تنفيذها.

كما اطلع الأخ المحافظ خلال الزيارة التي رافقه فيها الأخ فضل علي حسين وكيل المحافظة المساعد على التحضيرات الجارية لبدء العمل في شق وتعبيد وسفلتة طريق الضالع ذخار بطول ٩ كيلو مترات وبتكلفة إجمالية بلغت ٢٥٠ مليون ريال بتمويل حكومي.

وتفقد الأخ المحافظ سير العمل في مدرسة الشهيد فضل محمد ثابت والمكونة من ٣ فصول مع المرافق وبتكلفة إجمالية ١٤ مليون ريال بتمويل من مشروع توسيع التعليم الاساسي.

كما تفقد حاجز قرية الشعار بالمنطقة وحث الجهات المسؤولة بضرورة إجراء الصيانات الدورية للسدود والحواجز المائية في المحافظة لما لها من دور حيوي في تغذية المياه الجوفية وري الأراضي الزراعية.

منظمة (ديا) تنفذ عددا من المشاريع التنموية والخدمية في تعز

تعز / سبأ/

نفذت منظمة ديا الفرنسية العاملة في اليمن خلال العام ٢٠٠٤م عددا من الأنشطة والفعاليات والمشاريع أهمها المشاريع المائية حيث أنجزت المنظمة مشروعين مائيين متكاملين مع شبكة للتوزيع إلى المنازل بمديريتي الوازعية والمخا بمحافظة تعز وبلغ عدد المستفيدين منها ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة نسمة ٠

واوضح ستيفان فلاندرا ممثل المنظمة في اليمن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن تلك المشاريع يقوم بتمويلها مكتب المساعدات الانساني بالاتحاد الاوروبي وكانت نتائجها ايجابية في تحقيق احتياجات السكان لمياه الشرب النقية ٠

واشار الى ان هناك مشروع مياه آخر بمديرية المخا لا يزال العمل فيه جاريا ويتوقع افتتاحه خلال الاشهر القليلة القادمة ٠

من جانبها اوضحت السيدة دلفين برات منسقة المشروع الاجتماعي أن المنظمة نفذت خلال العام المنصرم ٥٢ نشاطا وفعالية مجتمعية استهدفت بشكل اساسي النساء في إطار مشروع تنمية الفئات الأشد فقرا حيث تركزت الانشطة في برامج التأهيل والتدريب في مجالات الصحة والبيئة والدمج الاجتماعي وبناء قدرات الجمعيات المحلية إلى جانب التأهيل في المجال التعليمي ومحو الامية والكمبيوتر والأشغال اليدوية وبلغ عدد المستفيدين منها ٢٤٠٠ مستفيد ومستفيدة٠

كيف يلبي برنامج الاصلاح الاقتصادي متطلبات المرحلة القادمة..؟؟؟!

■.. شهد الوطن اليمني خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من الانتصارات السياسية والانجازات التنموية والنجاحات العديدة في مختلف المجالات والأصعدة، وذلك في عموم محافظات الجمهورية والتي مثّلت في مجملها سجلاً وطنياً وتاريخياً هاماً في مسيرة النضال الوطني ومسيرة البناء والتطوير لليمن الحديث.

ولا نبالغ اذا قلنا أن اليمن قد تمكن خلال فترة تاريخية وجيزة بفضل عزيمة واصرار القيادة السياسية الحكيمة الممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الذي أنعم الله عليه بالمزايا والصفات الحميدة التي أهلته ليصبح ذلك الرجل الشجاع والقائد الحكيم والسياسي المحنك القادر على مواجهة شدائد الامور والتغلب بكل سهولة على مصاعبها والخروج من كافة الأزمات والمآزق بالحكمة والصبر والتعاطي العقلاني السليم.. فكان نعم القائد الذي استطاع وبكل جدارة أن يترجم مبادئ وأهداف الثورة اليمنية على أرض الواقع الملموس مسخراً كل الجهود والامكانيات المتاحة لبناء اليمن الحديث وتحقيق نهضة تنموية شاملة، وما تعيشه اليمن الآن من حراك سياسي دؤوب واستقرار اقتصادي وأمني إلا خير دليل على ذلك.

وليد العامري ●

فعندما نقول أن اليمن قد شهد خلال السنوات القليلة الماضية تحقق العديد من الانجازات والنجاحات السياسية والاقتصادية والتنموية وخلافه، فإن ذلك لم ولن يكون من باب المبالغة أو من قبيل مدح الذات وانما هو عين الحقيقة التي يشهد عليها العالم بأسره دولا ومنظمات بالجهود والنجاحات اليمنية على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والتنموي لم تأت من فراغ، كما أنها لم تكن ناتجة عن تملق سياسي أو مجاملة ولكنها في حقيقة الأمر تمثل اعترافاً دولياً نابعاً عن قناعة أكيدة اعتمدت في أساسها على حقائق ملموسة وواضحة أمام الجميع وهذا بطبيعة الحال يعطينا تأكيداً بسلامة وصواب النهج السياسي والذي تتبعه القيادة السياسية في اليمن وكذلك السياسات والخطط والبرامج التي تعتمدها الحكومة في عملها وفي مقدمتها التوجه الديمقراطي السليم واحترام حقوق الانسان وتنفيذ خطط وبرامج التنمية والمضي قدماً في تنفيذ المراحل المتبقية من برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري بحماس كبير ووتيرة عالية لا تنم سوى عن حقيقة وصدق اصرار القيادة السياسية والحكومة على النهوض باليمن والمضي به قُدماً للحاق بركب الدول المتقدمة والعمل على كل ما من شأنه تأمين السبل والعوامل الضرورية الكفيلة بتحقيق التقدم والتطور والنمو والازدهار لليمن وبما يتناسب مع مكانته التاريخية والحضارية العريقة.

ان كل القرائن والدلائل والحقائق الملموسة لدى الجميع والتي نراها بأم أعيننا في أرجاء اليمن السعيد في شتى المجالات وفي مختلف الأصعدة وهو ما يعكسه ويجسده ذلك الكم الهائل والعدد الكبير من المنجزات العظيمة والمشاريع الكبيرة المنتشرة فوق كافة الأراضي اليمنية التي أنجزت خلال العشر سنوات الماضية منذ أن بدأت الحكومة اليمنية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري في مطلع عام ١٩٩٥م الذي رأت فيه الحكومة خياراً ضرورياً هاماً يهدف الى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لليمن في كافة المجالات من خلال ايجاد بيئة اقتصادية ملائمة لعملية التحديث والتطوير الاقتصادي وقادرة على تفجير الطاقات الانتاجية بالشكل الذي يعمل على تنمية الموارد الاقتصادية الكامنة والمتاحة، وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود للانسان اليمني.

فهانحن اليوم وبعد عشر سنوات من بدء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري بتنا نلمس ونشاهد نتائجه المثمرة على أرض الواقع من خلال كل تلك الانجازات والنجاحات التي شهدتها اليمن خلال السنوات الماضية في شتى المجالات وفي مختلف الأصعدة وهذا بطبيعة الحال ليس سوى أول الغيث والثمار الأولى لخيرات هذا البرنامج الذي سيجني منه اليمن والشعب اليمن ثماره الطيبة في الحاضر والمستقبل سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد وسيتحقق من خلاله كل التقدم والنمو والازدهار لليمن وللشعب اليمني المناضل كل الآمال والطموحات التي يصبو اليها.

ولعل البيان المالي الذي تقدمت به الحكومة الى مجلس النواب في ديسمبر الماضي والذي تلاه معالي الأستاذ/ علوي صالح السلامي - نائب رئيس الوزراء وزير المالية قد حمل في طياته العديد من الحقائق والأرقام التي توضح في مجملها الأوضاع الاقتصادية المحلية ومؤشرات الاقتصاد خلال عام ٢٠٠٤م وهو ما يضع النقاط على الحروف ويدحر مكامن الشك بالبقين كونها تعبر عن مدى نجاح وفاعلية برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري، كما تعكس جهود الحكومة وسلامة برامجها وسياساتها المتبعة لانجاح برنامج الاصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبالرجوع الى البيان المالي نجد أن أهم ما تطرق اليه عن الأوضاع الاقتصادية المحلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي هو أن الناتج المحلي الاجمالي والنمو قد شهد خلال العام الماضي ٢٠٠٤م تحسناً ملحوظاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية فيما عدا التطورات السالبة في قطاع النفط الذي ساهم بشكل كبير في قمة الناتج المحلي الاجمالي ثم في معدلات النمو حيث كان معدل النمو الحقيقي لعام ٢٠٠٤م عند مستوى ٣,٧٥٪ مقارنة بـ ٤,٤٧٪ عام ٢٠٠٣م ويعود ذلك بدرجة أساسية الى التراجع في السالب في الناتج الحقيقي للقطاع النفطي بنحو ٨,٦٪ نتيجة للانخفاض في كميات النفط المنتجة، وهذا ما يجعل الحكومة تقف أمام مهام صعبة وهو أن لا يكون الاعتماد فقط على النفط كمواد، بل أن تعمل على النهوض ببقية القطاعات وتنويع مصادر الدخل خاصة في جوانب التصنيع والقطاعات الواعدة في الأسماك والسياحة واستثمار التراث الحضاري والثقافي لليمن.

ومما ركز عليه البيان المالي مسألة البطالة حيث أشار البيان الى أن الحكومة واستمراراً لجهودها الهادفة الى الحد من تفشي ظاهرة الفقر فإنها تسعى الى مواصلة رفع حجم النفقات الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتركيز على البرامج الاستثمارية لشبكة الأمان الاجتماعي والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر العمل هذا من ناحية، والسعي نحو تحسين البيئة الاستثمارية بما يساهم في تحفيز ودفع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المشاريع الانتاجية من ناحية أخرى مما يسهم في توفير فرص عمل جديدة.

وبالنسبة لمعدلات التضخم فقد أشار البيان الى أن التوقعات الاقتصادية تظهر أن معدل التضخم للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية سوف يتراجع في الوقت الذي يتوقع أن يحافظ سعر الصرف على مستوياته الحالية يتوقع أن يتراجع معدل التضخم هذا العام ٢٠٠٥م الى ما دون مستواه في عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م والبالغ ١٠,٨٪ و١١٪ على التوالي، وعلى ذلك يتوقع عدم تجاوز ١٠٪ وهو معدل مقبول في ظل الأوضاع الاقتصادية والمحلية والاقليمية السائدة.

وفيما يخص العرض النقدي أشار البيان الى أن البيانات النقدية المتاحة للفترة يناير - أغسطس ٢٠٠٤م تظهر نمو النقود بمعناها الواسع بـ ١٨٪ وثبات معدل الفائدة الأسمي عند ١٣٪ وكذا حدوث استقرار في أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

وعن ميزان المدفوعات جاء في البيان المالي للحكومة أن توقعات ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٥م تشير الى أن عائدات الصادرات السلعية سوف ينخفض من ٤٢٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م الى ٣٧٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل سالب ١١,٣٪ وذلك بسبب انخفاض كميات انتاج النفط المحلي في الوقت الذي يتوقع أن تواصل الواردات السلعية ارتفاعها من ٣٧٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م الى ٤٠٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥م بمعدل نمو ٧٪ وسينتج عن ذلك عجزاً في الميزان التجاري ثم عجزاً بسيطا في وضع الحساب الجاري غير أن التحسن المتوقع في وضع الحساب الرأسمالي والمالي سيحقق فائضاً محدوداً في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٥م إذ يتوقع ارتفاع فائضه من ١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٤م الى نحو ٢٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥م جراء التراجع في تحويلات شركات النفط المدفوعة للخارج بسبب تراجع عائداتها .

وقد نوه البيان المالي للحكومة ومن خلال ما سبق ذكره بضرورة التنسيق والتعاون لتصحيح هذا الوضع بما يمكن من تنمية وتنويع الموارد الاساسية غير النفطية كموارد ثابته ومستمرة وهي بلاشك متنامية ومتجددة وتشمل كافة المجالات بدلا من الاستمرار في تاسيس انفاق كبير ومتكرر اعتمادا على موارد ناضبة وتحكم اسعارها عوامل خارجية لايمكن التحكم بها.

ومما يجب ان لانغفل عنه هنا هو ما ذكره البيان المالي للحكومة حول جملة ما تحقق من الانجازات الاقتصادية والتي كان من أهمها الاستقرار الاقتصادي المتجلي في :

١- الحفاظ على التوازن والتوافق في البناء الاقتصادي والاجتماعي وجعل التنمية المستدامة هدفا ثابتا وعملا متواصلا من أجل تحقيق الشمول في الاهداف عبر ايجاد الترابط في جملة الفعاليات التنموية المنفذه في الواقع مع جملة العمليات ذات الطابع الكلي وتحقيق القدر المطلوب من التماسك والتكامل .

٢- التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية بوسائل واقعية ومؤسسية مدروسة بجعل الاقتصاد الوطني اقل تعرضا لاي انعكاسات سالبة حيث أكدت الوقائع الملموسة قدرة الحكومة للاحتفاظ بسعر صرف الريال اليمني امام العملات الأخرى .

٣- دعم وتعزيز دور المشاركة الشعبية في التنمية من خلال تعزيز تجربة السلطة المحلية مؤسسيا وبنيويا وبما يحقق العدالة في توزيع منافع التنمية بابعادها المختلفة لتصل الى الفئات الفقيرة والمحرومة ليعم خير الثورة وعطاءها مختلف شرائح المجتمع في الريف والحضر انسجاما مع اهداف خطط التنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر .

● أنه ومن خلال ما اسلفنا ذكره لبعض النتائج الواقعية الملموسة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي خلال العام الماضي يمكن القول ان الحكومة اليمنية قد نجحت الى حد ما في تحقيق بعض الاهداف المرجوه من برنامج الاصلاح الاقتصادي وتجاوز آثاره السلبية والتي تمت معالجتها وفقا لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية الذي وجه الحكومة على ضرورة التقيد بجملة من الثوابت اثناء تنفيذ برامجها حيث اكد الحرص على عدم الاضرار بالمواطن ومراعاة حقوقه ومتطلباته الاساسية وضمان العدالة في توزيع الثروات بين مختلف فئات المجتمع والاهتمام بالشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود وايلاء كل الرعاية والاهتمام بالمناطق المحرومة والنائية من خلال ردفها باحتياجاتها الضرورية من مشاريع البنية التحتية والخدمات الاساسية حيث لم يقف الحال عند ذلك بل امتد الأمر ليصل الى ابعد من ذلك بكثير ،اذ نجد انه قد ظل يولي اهتمامه وتركيزه على أهمية اتساع نطاق مظلة الامان الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر وايجاد فرص العمل المناسبة للشباب والتخفيف من البطالة ، مؤكدا على اهمية مراعاة خصوصيات الواقع اليمني واشكالياته واحتياجاته المختلفة عند رسم وتنفيذ اي سياسات او اصلاحات اقتصادية وذلك بضرورة اتباع قدر كبير من الرؤية الواقعية وتجنب الاضرار بالمواطن ومصالحه قدر الامكان والتي ستظل ثوابت اساسية امام الحكومة خلال تنفيذ ما تبقى من مراحل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى يتم تهيئة الاقتصاد اليمني للنمو والتطور وتأمين متطلبات ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتحضير لاندماج الاقتصاد اليمني المتكافئ والعادل في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

إن ما يجب علينا الآن القيام به هو الوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة وأن نتعاون معها ونساعدها في مساعيها للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ خططها وبرامجها التي لا تخدم فئة بعينها أو مجموعة بذاتها وإنما هي تصب في خدمة الوطن بأسره من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه وتخدم - أيضاً - المواطن اليمني بكل فئاته وشرائحه وتكويناته المختلفة، ويجب علينا في هذا الوقت بالذات وفي هذه الظروف التي تمر بها اليمن والمنطقة والعالم ألاّ نهضم الحكومة اليمنية حقها ونقلل من أهمية ما تبذله من مساع وجهود غير عادية لإعداد وتأهيل الاقتصاد الوطني وإصلاح أوضاعه بما يجعله أكثر صلابة وقوة وقدرة على مواجهة التقلبات التي تمر بها اقتصاديات العالم بمفاهيمها وآلياتها الجديدة التي تحكم سوق الاقتصاد والتجارة الدولية والخطوات المطلوبة لتعزيز بنية اقتصادنا على ضوء إمكانياتنا المتواضعة واحتمالات المستقبل ومتطلباته، وهي صفات حرصت الحكومة على تمثلها في الخطوات التي تمت على طريق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أكسبه تفرداً وتميزاً خاصاً جعل الحكومة تسير بتحرك محسوب وخطوات دقيقة وعناية فائقة، حرصت الحكومة من خلالها على توزيع الأعباء بين كل فئات المجتمع المختلفة مع مراعاة اعتبارات مجتمعنا اليمني وظروفه والتركيز على دور الدولة ومسؤوليتها في رعاية الفئات الأقل قدرة من خلال شبكة الأمان الاجتماعي الهادفة إلى حماية محدودي الدخل وفتح أبواب جديدة أمام المواطنين للحصول على فرص العمل المناسبة، وذلك ما جعل الأعباء والأضرار الناتجة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الماضية ضئيلة إذا ما قورنت بالتحسن الكبير الذي طرأ على البناء الاقتصادي في بلادنا وتحقيق الإنجازات التي تؤسس للمستقبل المشرق، وهو ما يعطي حافزاً ودافعاً للسير بخطى ثابتة وقوية لتنفيذ ما تبقى من المراحل المتبقية من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وما يجب أن يعيه الجميع الآن تماماً هو أن عملية إصلاح وضع الاقتصاد الوطني وعملية النهوض به لا مجال فيها للعواطف أو المزايدات والتطلعات الآنانية المرتبطة بمكاسب شخصية ضيقة كونها لا تتعاطى سوى مع واقع حي ملموس ولا تتعامل أو تحتكم إلاّ إلى حقائق وأرقام واضحة أمام الجميع، وبالتالي فإن ما يجب علينا جميعاً القيام به الآن ونحن نودع عام شهد الوطن خلاله تحقيق العديد من النجاحات والانجازات التنموية ونستقبل عاماً جديداً عقدت عليه الآمال والطموحات في أن يشهد الوطن خلاله - أيضاً - تحقيق المزيد من الإنجازات العظيمة والانتصارات الرائعة والنجاحات المتميزة في كافة المجالات وفي مختلف الأصعدة، محلياً وخارجياً، وهو أن نواصل السعي بالمضي قدماً وبنفس الحماس للقيام بمهام اقتصادية وإدارية و تنموية وصولاً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يتطلع إليها شعبنا اليمني المناضل وتعمل من أجل تحقيقها قيادتنا السياسية الحكيمة وحكومتنا الرشيدة.

إن المرحلة القادمة تتطلب منا جميعاً الحفاظ على ما تحقق من مكاسب ونجاحات وإنجازات في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل، والعمل على تعميق تلك المكاسب بإحداث ثورة إصلاح إدارية وتنموية وأسعة النطاق تستفيد من تقنية العصر ووسائله في كل المجالات تكون من أهدافها مكافحة الفقر والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار وتعظيم عوائد التنمية بإيجاد البيئة المناسبة للاستثمار وتفعيل أجهزة الرقابة وإصلاح القضاء وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي ومحاربة الفساد وتجفيف منابعه وإزالة كافة الظواهر السلبية أيّنما وكيفما كانت، وعلينا جميعاً أن نخلص لهذا الوطن، وأن نعمل معاً من أجل تعميق الإصلاحات الشاملة في سبيل إنجاحها للنهوض بأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، وأنا على ثقة أكيدة بتضافر جهود كافة أفراد شعبنا اليمني وتعاونه مع قيادته السياسية الحكيمة وحكومته الرشيدة لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال وعيه وإدراكه الكبيرين بأهمية وضرورة تضافر الجهود للتغلب على كافة التحديات والصعوبات من أجل تحقيق كل الأماني والطموحات التي نتطلع إلى تحقيقها جميعاً من أجل أن ينعم شعبنا اليمني بالخير والرخاء في وطن يسوده الأمن والاستقرار والنماء.

* مدير إدارة الحسابات المركزية بوزارة المالية

لوحت بالتدخل في حال تدهور الأسعار

أوبك تقرر الابقاء على الحصص الانتاجية وتوقف «آلية الأسعار»

أعلنت منظمة أوبك أمس في ختام اجتماع مغلق الابقاء على سقف الانتاج الحالي للمنظمة عند مستوى ٢٧ مليون برميل يوميا دون أي تغيير، كما قرروا إيقاف العمل بآلية الأسعار الحالية إلى حين وضع آلية جديدة في الفترة المقبلة.

وأكد عدد من الوزراء عند خروجهم من اجتماع مغلق ان القرار اتخذ بالاجماع وانه يأخذ بالاعتبار مستويات الاسعار الحالية ويؤكد مصداقية «اوبك» في توفير امدادات كافية من النفط الخام للسوق النفطية العالمية وعدم حدوث هزات سعرية في السوق.

كما قرر الوزراء تأجيل اتخاذ قرار بشأن تعديل النطاق السعري لنفوط «اوبك» إلى المؤتمر العادي الذي سيعقد في ١٦ مارس المقبل في مدينة اصفهان الايرانية.

وتعمل «أوبك» منذ عام ٢٠٠٠م بنطاق سعري يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل ، وقال وزير النفط الجزائري شكيب علي ان هذا النطاق حقق أهدافه ولم يعد واقعيا الآن مع التطورات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي والاسواق النفطية.

وأكد احمد فهد الصباح وزير النفط الكويتي رئيس مؤتمر «اوبك» ان النطاق السعري الذي يتوافق مع المعطيات الجديدة يجب ان يكون في حدود ٣٠ إلى ٣٥ دولارا للبرميل.

من جانبه قال محمد بن ضاعن الهاملي وزير الطاقة الإماراتي ان السعر المعقول هو ٣٦ دولارا للبرميل وهو السعر الوسطي لاسعار النفط في عام ٢٠٠٤م.

ويزيد معدل سعر سلة نفوط «اوبك» حاليا عن ٤٠ دولارا للبرميل بعد الارتفاع الأخير في اسعار النفط بسبب موجة البرد التي شملت أجزاء كبيرة من العالم وتراجع صادرات النفط في العراق.

قد أكدت «اوبك» في قراراتها امس على التزام الدول الأعضاء بحصص الانتاج والتخفيضات الانتاجية التي التزمت بها في مؤتمر القاهرة الاخير في العاشر من ديسمبر الماضي.

وقررت «اوبك» في القاهرة تخفيض «فائض» الانتاج بمقدار مليون برميل يوميا ابتداء من أول يناير الجاري ، وتؤكد مصادر «اوبك» ان نسبة الالتزام بهذا القرار تبلغ حوالي ٧٠ إلى ٨٠٪ والمطلوب التزام كامل. وتخشى «اوبك» أن يؤدي عدم الالتزام بقرار القاهرة إلى زيادة الانتاج واعادة بناء المخزونات الاستراتيجية في الدول الصناعية والشركات العالمية مما سيحدث ضغطا كبيرا على اسعار النفط في الربعين الثاني والثالث من هذا العام.

ويؤكد جميع وزراء «اوبك» ارتياحهم لقرار المنظمة اليوم بالابقاء على سقف الانتاج ٢٧ مليون برميل يوميا دون تغيير في ضوء أسعار تزيد حاليا عن ٤٠ دولارا للبرميل.

وعبر منتجو النفط الأعضاء في منظمة أوبك عن استعدادهم للتدخل اذا برزت مؤشرات على انخفاض كبير في الاسعار بعد فصل الشتاء. وكانت لجنة تضم ايران والكويت ونيجيريا قد أوصت خلال اجتماع تمهيدي عقدت قبل اجتماع مؤتمر الأوبك أمس بعدم تغيير حصص الانتاج، ووجد القرار تأييداً من وزراء نفط دول مجلس التعاون الاعضاء في المنظمة خلال اجتماع تنسيقي عقدوه في فيينا مساء أمس الأول.

وكان هناك انقسام بين وزراء دول الأوبك، اذ يعتقد البعض ان السوق يشهد فائضاً ويتخوف آخرون من أن يبعث خفض الحصص رسالة سيئة إلى الاسواق والمستهلكين.

ولم يحقق الحديث في اوبك عن احتمال القيام بخفض معد سلفا في الانتاج لمنع هبوط الاسعار بعد الشتاء في نصف الكرة الشمالي اي تقدم.

وتراجعت اسعار النفط الأمريكي للتعاقدات الآجلة ١,٦٦ دولار للبرميل يوم الجمعة لتغلق على ٤٧,١٥ دولاراً ولكن الاسعار مازالت مرتفعة اكثر مما يسمح للوزراء بوضع خطط طوارئ صارمة في حالة الحاجة للقيام بخفض الامدادات قبل اجتماعهم المقبل في منتصف مارس في ايران.

وقال علي النعيمي وزير النفط السعودي انه يعتقد ان الاقتصاد العالمي قوي جدا بحيث لا يمكن لسعر النفط ان يخرجه عن مساره. ورداً على سؤال لأحد الصحافيين حول خطر ان يعيق بلوغ سعر برميل النفط خمسين دولارا نمو الاقتصاد العالمي، قال النعيمي ان «الاقتصاد العالمي نما بشكل قوي لدرجة لا يمكن ان تؤثر عليه كثيرا التقلبات الطفيفة في اسعار النفط».

واضاف «لا شك انه اذا عاينتم النمو ترون ان العالم دخل في مرحلة من النمو الاقتصادي. عمليا كل الخبراء الاقتصاديين يجمعون على ذلك. لست واحدا منهم انما استمع اليهم ويبدو ان مجملهم يبدون واثقين ان هذا النمو سيستمر» ، وتابع «لذا نقوم بما نقوم به» في اشارة إلى قرار السعودية تعزيز قدرتها على انتاج النفط في السنوات المقبلة.

وقال الوزير السعودي ان القدرة الانتاجية للسعودية المقدرة حاليا بأحد عشر مليون برميل يوميا ستصل إلى ١١.٨ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٧م وبالنسبة للاوروبيين، اكد النعيمي انهم بفضل اليورو «لم يشعروا مباشرة بارتفاع اسعار النفط».

من جانبه قال المستشار الرئاسي النيجيري بشأن النفط ادموند دوكورو انه لا يشعر بقلق كبير بشأن احتمالات تراجع الطلب على النفط في الربع الثاني من العام. واضاف : السوق بحالة صحية.. لا اعتقد بحدوث اي تحول جذري من الآن حتى مارس.

أمام القمة الأفريقية في أبوجا

عنان يدعو لشراكة حقيقية بين الأمم المتحدة وأفريقيا

أبوجا/ وكالات

رأى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان خلال افتتاح القمة الرابعة العادية للاتحاد الأفريقي أمس في أبوجا أن علاقة وثيقة أكثر بين الأمم المتحدة والاتحاد ستشكل مفتاحاً للنجاح بالنسبة إلى أفريقيا.

وقال عنان: إن أفريقيا متأخرة في تحقيق أهداف التنمية المحددة في الألفية، إلا أن بإمكانها الوصول إلى هذه الأهداف إذا حصلت التعبئة العالمية الموعودة منذ زمن.

وأضاف: إن أحد مفاتيح هذا النجاح يكمن في إنشاء علاقة أكثر متانة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتابع: في سبتمبر ستعقد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قمة في نيويورك للبحث في التقدم الحاصل خلال السنوات الخمس الماضية منذ إقرار إعلان الألفية، مشيراً إلى أن أفريقيا تملك عدداً غير متوازن من فقراء العالم.

ودعا رئيس الاتحاد الأفريقي الفا عمر كوناري في كلمته الدول الأعضاء إلى اتخاذ موقف مشترك بشأن القضايا الأمنية والاقتصادية.

وقال كوناري: من الضروري أن تصبح أفريقيات موحدة لا فرق بينها وبين شمال الصحراء وجنوبها، ولا بين أفارقة بيض وآخرين سود، ولا بين شرق أفريقيا وغربها.

وأضاف: نريد أفريقيا منتجة فيها برلمان أفريقي وتتمتع بالضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، نريد قارة لا تحمل دولها السلاح ضد بعضها ولا يقوض بعضها البعض.

مشدداً على أنه يتعين على القمة مناقشة قضية الأمن في القارة لأنه بدون الأمن لن تكون هناك تنمية، وفي هذا الإطار استطرد كوناري: يجب التوصل إلى سلام دائم بين أثيوبيا واريتريا وأن يعود السلام إلى الصومال وليبيريا وساحل العاج وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى كافة المناطق الساخنة في القارة..

تفاصيل ص٥